E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/92
20 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٢ من جدول الأعمال

الوصول الى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا، في سياق العولمة وتحرير التجارية

موجز الرئيس للجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٦ - ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨)

١ - اجتمع الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٦ - ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨. وبعد البيانين الافتتاحيين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس والأمين العام للأمم المتحدة، أجرى المجلس حوارا سياسيا رفيع المستوى بشأن التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي مع المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وبعد اختتام الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات مع رؤساء المؤسسات المالية الدولية والمنظمات العالمية، عقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى حول موضوع "الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي، والآثار والفرص والتحديات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقلها نموا في سياق العولمة وتحرير التجارة" حيث أصدر المجلس في ختامها، ولأول مرة في تاريخه، بلاغا وزاريا.

٢ - وفي ٧ تموز/يوليه عقد فريق مناقشة أدارته نائب الأمين العام وقد تألف من: السيد ف. بيرغستن، مدير معهد العلوم الاقتصادية الدولية؛ ج. باغواتي، الاستاذ بجامعة كولومبيا؛ والسيدة م. ليفانوس قطاوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية. وكان موضوع المناقشة هو "الوصول إلى الأسواق: منظور لما بعد جولة أوروغواي".

230798 230798 98-21147

أولا - البيانان الافتتاحيان

٣ - أشار رئيس المجلس في بيانه الافتتاحي إلى الأزمة الاقتصادية الحالية في آسيا التي أوضحت أن الاندماج في الأسواق العالمية يمكن أن يؤتي بثمار كبيرة، وأنه حمل في ثناياه أخطارا جسيمة إذا أسيئت إدارته. وليس من بلد في العالم يمكن أن يكون قادرا على البقاء بمنأى عن نتائج الأحداث التي تجري في بلد آخر. ومن الأهمية بمكان تهيئة استجابة عالمية سريعة تستطيع بها الحكومات والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى القطاع الخاص ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني أن تتعاون معا كي نستبق الأزمات بفعالية مع التصدي لها بسرعة عند وقوعها. ومن شأن التوترات القائمة حاليا في النظام المالي الدولي والنظام التجاري، أن تبرز الحاجة لتوجيه قوى العولمة نحو إقامة توازن أكبر بين ضرورات النمو الاقتصادي، وبين المساواة الاجتماعية، وحقوق العمال والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة. وهذا يخلق تحديا عالميا أمام جميع المؤسسات الدولية، ويضع على محك الاختبار فعالية النظام المتعدد الأطراف بأسره.

٤ - وشدد على أنه قد بات جليا أنه لا توجد منظمة دولية وحدها أو بلد بعينه يعمل بصورة منفردة بما لديه من تدابير في مجال السياسة وما له من تفسيرات يختص بها للأحداث بما يمكن أن يهيئ له فرصة مفيدة للمساعدة على توجيه العالم نحو المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أن تتوافر بصورة مستمرة نظرة متكاملة في مجال السياسة تعبر عن الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي. ومن المتعذر اتباع سياسات قطاعية مستقلة من أجل معالجة مشاكل متكاملة، أو متسقة أو متعددة الأوجه. ولاحظ الرئيس أن هذا الحوار وكذلك الحوارات المقبلة في مجال السياسة تهيئ الفرصة للمجلس للمساعدة على التوصل إلى فهم مشترك للقضايا ورسم توجيه عام للسياسات من أجل التصدي لها.

٥ - وأشار الأمين العام في بيانه إلى أن الشروط العالمية توفر اليوم آمالا لم يسبق لها مثيل لتحقيق السلم والأمن. ومع ذلك فإن المجتمع الدولي يبدو غير مهيأ لاستخدام هذه الإمكانية الهائلة استخداما كاملا. فالثروة الهائلة أصبحت توجد جنبا إلى جنب مع الفاقة المزمنة. والناس حول العالم ممزقون بين آمال ولدتها عقود من التقدم المرموق وبين مخاوف إزاء اضطرابات المستقبل. وهذه الآمال والمخاوف عالمية في طبيعتها شأنها شأن الاقتصاد والأسواق. غير أن السياسات ما برحت محلية، وهناك فجـــوة متسقة بين ما يطلبه المواطنون وما تستطيع الحكومات تلبيته. وفي حين أنه تتوفر جميع الأسباب لتثمين ورعاية المنجزات التي حققها نظام التجارة الدولي فإن الأزمة الآسيوية تذكرنا بالكيفية التي تتحرك بها عوامل مثل التمويل والاقتصاد والقوى الاجتماعية السياسية مع بعضها البعض لتشكيل العالم، وأحيانا لتغييره.

٦ - وذكر الأمين العام أنه بالنسبة للأمم المتحدة، هناك ثلاث ملاحظات عامة في غاية الأهمية. أولا، كان للأزمة أثر مدمر على تهميش المجتمع. وأنها تهدد بإهدار سنوات من التقدم المحرز للتخفيف من حدة الفقر والنهوض بحقوق المرأة. ثانيا، إن البلدان النامية أقل قدرة من نظرائها المتقدمة النمو على تحمل نتائج الأزمة. ثالثا، إن الترابط بين الدول ينطوي بدوره على عنصر مكمل أساسي هو الترابط بين القضايا. فالمال، والتجارة وأسلوب الحكم والعدالة الاجتماعية أمور مترابطة بصورة وثيقة.

٧ - وشدد الأمين العام على أن الاقتصاد المفتوح والشامل والعالمي هو من أكثر الوسائل الواعدة لنشر فوائد العولمة على نطاق واسع. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يؤخذ الخوف من العولمة مأخذا جديا. فالتحدي الذي تواجهه الحكومات هو التدليل على أن مقتضيات العولمة يمكن أن تتعايش مع الاحتياجات المحلية. ويتعين أن الاختيار بين التقيد بآراء محلية محضة وبين اعتماد منظور أكثر عالمية. ومن الأسئلة الرئيسية المطروحة في هذا الشأن ما إذا كان المجتمع الدولي يختار استخدام المؤسسات الموجودة تحت تصرفه. والواقع أنه لا يوجد مجال للاختيار، إذ أنه من المؤلم للمجتمع الدولي أن ينسحب من التعددية.

ثانيا - حوار السياسات

٨ - ذكر مدير صندوق النقد الدولي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم برامج التكيف في البلدان الأشد تضررا من الأزمة الآسيوية. مؤكدا على الحاجة الماسة إلى أن تقوم البلدان التي تحظى بفائض في ميزان مدفوعاتها بإعادة تدوير هذا الفائض على شكل قروض غير مشروطة ومعونات إنسانية تقدم للبلدان التي تخوض عملية التكيف. وينبغي لها بوصفها بلدانا دائنة أن تكون مستعدة لمنح شروط سخية لإعادة هيكلة مطالباتها ودعم الإنعاش الاقتصادي في آسيا عن طريق تقديم قروض جديدة. وقبل كل شيء ينبغي لهذه البلدان أن تبقي أسواقها مفتوحة، فالبلدان التي تتبع عملية تحرير قوية ومطردة للتجارة، في سياق إصلاحات اقتصادية عامة وسياسات موجهة نحو السوق، ستحقق نموا وأداء أكبر في مجال التجارة. وعلى البلدان الصناعية، من جانبها، أن تحرر القيود المفروضة على الواردات. بيد أنه ينبغي لها أن تتحاشى الاستعاضة عن الحواجز الجمركية وغير الجمركية بتدابير حمائية إدارية، مثل قيود مكافحة الإغراق.

٩ - ويتعاون صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي في استكشاف السبل الكفيلة بالإسراع في إصلاحات الشركات العامة والقطاع المالي، لتحسين تقدير الاحتياجات المتوسطة الأجل من الاستثمارات والقدرة على استيعاب التمويل الخارجي، والتعرف على الآثار الاجتماعية الضارة المحتمل أن تترتب على هذه الإصلاحات. ولكي يصبح العالم أقل تعرضا للأزمات المالية يتعين أن تكون رقابة الصندوق أكثر فعالية، مع تعزيز شفافية التمويل الدولي. ويستطيع صندوق النقد الدولي أن يقوم بدور رئيسي في اتقاء الأزمات عن طريق تشجيع الأعضاء على تعزيز سياساتهم المتعلقة بالاقتصاد الكلي والقطاعات المالية.

١٠ - وذكر رئيس البنك الدولي أن البنك يسعى لمساعدة أكثر البلدان تضررا من الأزمة المالية الآسيوية، فالأزمة تكتسب طابعا محليا، بل ان المسائل الجارية في جنوب شرق آسيا خلفت آثارها على البلدان جميعا بطرق شتى. كما أن البنك الدولي يركز على الجانب الهيكلي والاجتماعي للأزمة مع إيلاء انتباه خاص للمسائل ذات الصلة بالفقر. وقد بذلت محاولات لمعالجة أكثر شرائح الاقتصاد تضررا، بما فيها المناطق الريفية بما يضمن إنشاء برامج اجتماعية أساسية تتيح للناس شعورا بالأمل. ولن يكون هناك سلام أو استقرار دون توفر الأمل والاستقرار الاجتماعي. وتبذل الجهود في النظم المالية والقضائية والتنظيمية لوضع إطار يعد لازما لنجاح أعمال صندوق النقد الدولي. ويتعين على البلدان، قبل إتاحة وصولها إلى الأسواق، أن تعمل على إنشاء قاعدة اقتصادية أساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والقدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

ومساعدة البلدان على وضع هذا الإطار هو إحدى المهام الأساسية للبنك الدولي. ومن الضروري أيضا أن تتوافر الشفافية بين البلدان المقترضة والبلدان المقرضة لتجنب وقوع التشوهات الناجمة عن الفساد والجريمة وانحراف الأموال.

١١ - وشدد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على أن الأزمة كانت قاسية بصورة خاصة على الفقراء، من حيث الانخفاض الشديد في السلع الأساسية وفي أسعار التصدير لبعض البضائع. وقد وقعت الأزمات المالية الأخيرة لأن الحكومات المعنية لم تقم، من بين أمور أخرى، بإدماج بلدانها في أسواق رأس المال. ومن شأن وجود سياسات وطنية سليمة التخطيط أن يساعد على إدارة الأزمات المالية، والحد من إمكان وقوع ضرر دائم من جرائها وإعادة النمو الاقتصادي. ولكن عندما تصبح الأزمة الاقتصادية مشكلة نظامية، تنشأ الحاجة أيضا للقيام بإجراء على الصعيد العالمي. والأزمة الآسيوية ليست سوى حلقة أخيرة في سلسلة من الأزمات المالية التي عرقلت مسيرة الاقتصاد العالمي منذ انهيار نظام بريتون وودز. ولا يزال المجتمع الدولي بحاجة لمعرفة الطريقة التي يستطيع بها إدارة هذا الاضطراب الاقتصادي. ومن المفيد إجراء عملية نزيهة من إعادة تقييم الاستجابة الدولية في مجال السياسات لتقييم ما تحقق من منجزات وما أحاق من عوامل الفشل. وأشار أيضا إلى أن إدارة عملية الإدماج في أسواق رأس المال الدولية أصعب كثيرا من تحقيق الدخول الناجح في نظام التجارة الدولي. وينبغي ألا ترغم البلدان النامية أو يمارس عليها الضغط للقيام بتحرير مالي قبل الوقت المناسب، لأن هذا سيحرمها من الخيار المتاح لها لحماية اقتصاداتها من الاضطراب المالي الدولي، ومن تذبذب تدفقات رأس المال القائمة على المضاربات.

١٢ - وذكر نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين الذي أقيم منذ ستة أسابيع، بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، قد دل على وجود توافق حقيقي على صعيد كل منطقة بشأن صلاحية التجارة المفتوحة والتكامل الاقتصادي في ظل حكم سيادة القانون. والقواعد الأساسية التي تقدمها منظمة التجارة العالمية أصبحت متداخلة أو متقاطعة بالتدريج مع مسائل واهتمامات أخرى تتراوح بين السياسات الاستثمارية والتنافسية إلى السياسات البيئية والإنمائية والصحية والاجتماعية. وينبغي مواجهة التحديات المختلفة بوصفها عناصر من سياسة أشمل تتطلب حلولا أوسع وأكثر تكاملا. وأكد على أنه يجري تمثيل البلدان النامية بصورة متزايدة في النظام التجاري العالمي. وهذا يعكس ظهور كثير من هذه البلدان توصف بحق بأنها قوى تجارية يحسب حسابها. ولعل أكثر هذه الأمور أهمية إنشاء آليات محسنة وملزمة لتسوية المنازعات التجارية. حتى ان أصغر البلدان تستطيع اليوم اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية للدفاع عن مصالحها على أساس القواعد المشتركة والقابلة للإنفاذ. ولا تزال هناك تدابير غير جمركية تقيد الصادرات من البلدان النامية. كما أن الصعوبة في تلبية المقاييس الوطنية والدولية للمنتجات أسفر عن انخفاض فرص الصادرات لأقل البلدان نموا. وفي ميدان تجارة الخدمات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله وصولا للمزيد من تحرير التجارة.

١٣ - وفي الحوار الذي دار بعد ذلك بين المجلس والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وجه انتباه كبير إلى الأزمة الآسيوية.

وقد لوحظ في هذا الصدد أنه بينما أدت سلبيات السياسات المحلية المالية والنقدية دورا رئيسيا في هذه الأزمة مما أفضى إلى المشاكل التي تواجهها بلدان في آسيا وغيرها، فما كان لهذه المشاكل أن تصل إلى هذا الحجم لو لم تـُقدم مؤسسات الإقراض العاملة في الأسواق الدولية على مخاطر مفرطة. كما تم التعبير أيضا عن القلق بشأن الضعف الذي أصاب الين مؤخرا فأصبح يشكل أزمة داخل الأزمة باعتبار أن هذا الضعف يمكن أن يحدث خطرا جسيما للانتعاش الجاري في بعض البلدان.

١٤ - وفيما يتعلق باتقاء الأزمات في المستقبل، لوحظ أن احتدام الأزمة الآسيوية والسرعة التي حدثت بها يؤكدان الحاجة لوجود قدرة عالمية سريعة للاستجابة لاتقاء وتخطي الأزمات مستقبلا. وهذا يتطلب تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وتكيفها، وتحقيق المزيد من الاتساق في رسم السياسات. كما أن هناك حاجة إلى تقييم جديد ونزيه للاستجابة الدولية في مجال السياسة، دونما أي تحيز أو تصورات مسبقة. والأكثر من ذلك، يتعين على جميع البلدان التسلح باليقظة الدائمة إزاء جميع البارامترات الاجتماعية الاقتصادية. ومن ذلك تحديدا سلامة النظام المصرفي، وتجنب التراكم الباهظ للتمويل القصير الأجل وتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة الحكم باعتبارها أمورا أساسية، كما أن الشفافية في عمليات الإقراض والاقتراض الدولية هي على نفس القدر من الأهمية البالغة بغية التصدي لتدفقات رأس المال القصيرة الأجل المفرطة والقائمة على المضاربة، وكذلك لمشاكل الفساد وإدارة الديون في الاقتصاد. كما يلزم العمل على اتخاذ إجراءات أنجع لإشراك القطاع الخاص في اتقاء أزمات الديون وحل هذه الأزمات. وعلاوة على ذلك ينبغي للبلدان النامية، لكي تجني ثمار العولمة فيما تخفف من مخاطرها، أن تواصل تحرير التجارة ورفع القيود عن رأس المال، مع إيلاء الاهتمام اللازم لتسلسل ولسلامة الحالة المالية وميزان المدفوعات. وفي الوقت نفسه ينبغي ألا ترغم البلدان النامية على القيام بتحرير مالي سابق لأوانه. وقد جرى التنويه على نطاق واسع بهذا الحوار المثمر الذي جرى حول تلك المسائل في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز المعقود في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ مع الدعوة إلى عقد اجتماعات مماثلة في المستقبل.

١٥ - وفيما يتعلق بتحرير التجارة والوصول إلى الأسواق، لوحظ أنه ينبغي النظر إليهما في سياق استئصال الفقر، الذي يعتبر الهدف النهائي للجهود الإنمائية. وفي هذا السياق، تعد كفالة توفير الخدمات الأساسية، وإنشاء الهياكل الأساسية الملائمة والاستثمار في التنمية البشرية جميعا بمثابة مطالب أساسية لا غنى عنها لبلد نام يستفيد من تعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية لبضائعه. ولوحظ أيضا أن ثمة حواجز جمركية وغير جمركية ما زالت قائمة، كما لا يزال قائما أيضا الذرى والتصاعدات في التعرفة الجمركية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية. وينبغي أن يستمر تحرير التجارة في هذه المجالات ومجالات التجارة الأخرى. والأكثر من ذلك، لا يمكن أن ينظر إلى النظام التجاري بمعزل عن الشواغل الإنمائية الأخرى، ولا عن سائر المسائل ذات الصلة. ولذلك، ينبغي لجدول الأعمال المقبل للتجارة المتعددة الأطراف أن يهدف إلى تحقيق تحرير للتجارة على أساس قاعدة واسعة.

١٦ - وفيما يتعلق بتلاحم منظومة الأمم المتحدة جرى التشديد على أن تدابير التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وبين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ثم بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية هي جميعا في غاية الأهمية للإعداد للمفاوضات التجارية المقبلة والتصدي للتحديات الكبرى الأخرى. كما لوحظ في الوقت ذاته أنه قد تحققت بالفعل زيادة كبيرة في الحوار، والعمل المشترك، داخل منظومة الأمم المتحدة. على أن التحدي القائم اليوم هو البناء على أساس هذا التقدم الذي تم إحرازه وصولا إلى قدر أكبر من التلاحم والتكامل في إدارة الاقتصاد العالمي.

ثالثا - الحوار الرفيع المستوى

١٧ - اتفق عموما على أن تحرير التجارة العالمية أمر أساسي لتعزيز النمو والتنمية وللتخفيف من حدة الفقر.

١٨ - وجرى التعبير عن الالتزام الكامل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. ونجم عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا واستنادا إلى القواعد وقابلية للتنبؤ، إضافة إلى تحسن ملموس في شروط الوصول إلى الأسواق. ويقتضي الأمر أن تنفذ التزامات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا وحقيقيا، باعتبارها التزامات أساسية للحفاظ على مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٩ - وأعرب عن الأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام المتعلقة بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتمييزية، وجرى الحث على التعهد بالتزامات معززة واتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ هذه الأحكام. وأشير، في هذا الصدد، إلى أنه يجب على الشركاء في التجارة ضمان وصول البلدان النامية كاملا إلى الأسواق، وعلى البلدان الصناعية أن تنظر في منح البلدان النامية إعفاء ضريبيا من طرف واحد بحيث يقوم على أساس تفضيلي. ومع ذلك، رأى عدد من البلدان المتقدمة النمو أن إدماج البلدان النامية في نظام التجارة العالمي هو واحد من الأهداف الأساسية لسياساتها الإنمائية، ومنحت بالتالي جميع البلدان النامية وما يكاد يكون جميع صادراتها وصولا تفضيليا إلى أسواقها.

٢٠ - وأشير إلى أن التعريفات والحواجز غير الجمركية التي تحول دون الوصول إلى الأسواق لا تزال تشكل عوائق ملموسة في قطاعات كثيرة تعلق البلدان النامية وأقل البلدان نموا أهمية خاصة على عدد كبير منها. وأعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ جولة أوروغواي لم يكن كاملا في الكثير من المجالات الرئيسية التي توليها البلدان النامية اهتماما خاصا. ولوحظ أنه لم يتحقق إلى الآن سوى القليل من الإدماج التجاري الحقيقي للمنسوجات والملبوسات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما أن تقديم البلدان المتقدمة النمو الدعم لزراعتها قد شكل عائقا أمام الصادرات الزراعية من البلدان النامية، فضلا عن إعاقة جهودها لتحقيق الأمن الغذائي. وأشير، من جانب آخر، إلى أن عددا كبيرا لم يسبق له مثيل من البلدان النامية

قد شارك بفعالية في مفاوضات تحرير التجارة المتعددة الأطراف وحقق منها فوائد كبيرة، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٢١ - وطلب وضع خطة شاملة لتحقيق المزيد من تحرير التجارة بما يعكس مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية كافة. وأشير إلى أن البدء في القرن القادم بجولة من المفاوضات التجارية أمر حاسم لمواجهة تحديات اقتصاد ذي طابع عالمي. واختلفت الآراء فيما يتعلق بضرورة إجراء مفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير الزراعة ضمن إطار تفاوضي أوسع، بما من شأنه أن يوفر معاملة متوازنة إزاء مصالح جميع الأعضاء. وأعرب عن التأييد لوضع إطار متعدد الأطراف للقواعد المتعلقة بالاستثمار والمنافسة في قطاع الخدمات ولإدماج التنمية المستدامة في صلب جدول أعمال تحرير التجارة المتعددة الأطراف.

٢٢ - وأشير إلى الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بشأن وضع برنامج عمل للتحضير للاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية. وطلب وضع خطة شاملة لتحقيق مزيد من التحرير، بما من شأنه أن يعكس اهتمام كافة الأعضاء ويتيح التوصل إلى نتائج في فترة زمنية وجيزة، كما طلب إلى الشركاء كافة أن يكونوا حذرين في تحديد أولوياتهم لجولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٢٣ - وتم شجب التدابير التي اتخذها أعضاء منظمة التجارة العالمية في تعارض مع روح الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ومنها مثلا تدابير الطوارئ (كتدابير الضمان الانتقالية، وقواعد المنشأ الأحادية الطرف وإرجاء تنفيذ الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملبوسات). وطلب إلى البلدان المتقدمة النمو المصدرة أن تعمل فعليا نحو إدماج المنسوجات والملبوسات إدماجا كاملا في النظام. كما أن استغلال تدابير مكافحة الإغراق واتخاذ إجراءات تجارية تمييزية هما من بين الإجراءات التي يتعين رفضها. وأكدت بعض الوفود ضرورة منع اتخاذ تدابير أحادية الطرف، أو سن قوانين وطنية تتجاوز آثارها الحدود الوطنية منعا باتا بوصفها تمثل أحد خيارات السياسة التجارية المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٤ - كما اعتبرت الاستعراضات الإلزامية لمختلف الاتفاقات، مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ولا سيما، التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، اتفاقات ذات أهمية كبرى. وأشير، في هذا الصدد، إلى ضرورة أن يتضمن التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات، أمورا شتى منها، تقديم مزيد من الدعم التقني والقانوني للبلدان النامية بما يجعل آلية الإنفاذ القضائي التابعة لمنظمة التجارة العالمية أقرب منالا بالنسبة للبلدان النامية.

٢٥ - واعتبر افتقار البلدان النامية إلى القدرات التقنية عائقا كبيرا أمام الجهود التي تبذلها للاستفادة على نحو أوفى من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وجرى التأكيد على أهمية تقديم المساعدة التقنية اللازمة للبلدان النامية. وأشارت وفود كثيرة إلى دعمها المتواصل للبلدان النامية في هذا الصدد، فضلا عن منحها تلك البلدان سبل وصول تفضيلية إلى الأسواق.

٢٦ - ومع ذلك، لوحظ أن ضمان الوصول إلى الأسواق لا يكفل في حد ذاته تحقيق عائدات حقيقية من الصادرات، إذ لا تستند المنافسة على جودة المنتجات وأسعارها فحسب، بل تقوم أيضا على أساس عوامل مترابطة ومنها مثلا جودة أساليب الإنتاج وتمويل الصادرات. وإضافة إلى ذلك، اعتبرت المزايا المقارنة بأنها مقيدة زمنيا ولا تضمن النجاح على المدى البعيد.

٢٧ - وأوضح وفد أنه فيما يرى في تعزيز الصادرات وزيادتها أمرا مقبولا على الصعيد العالمي بوصفه وسيلة لبناء الثروة، فإن أهمية الواردات لم تنل على الأغلب معاملة مماثلة. وأوضح أن بلده الذي هيأ وصولا حرا إلى السوق، كان يوفر فرص العمل في الوطن وفي أنحاء العالم.

٢٨ - ورئي أن من الضرورة بمكان اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإطار العمل القانوني والاقتصادي بما يعزز نمو القطاع الخاص الناشط وصولا إلى تحسين قدرات البلد التجارية. كما رئي أن إيجاد بيئة تمكين للاستثمار، وللحكم الرشيد، وللسياسة التنافسية السليمة، ولتعزيز الموارد البشرية في المجالات التجارية، وخدمات دعم التجارة، والمؤسسات العامة المعززة التي تركز على التجارة، فضلا عن تنمية الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، هي مسائل تحظى بقدر متساو من الأهمية.

٢٩ - وأعرب عن الرأي بأن من شأن إطار متعدد الأطراف بالقواعد المتعلقة بالاستثمار والمنافسة في قطاع الخدمات أن يمثل بالذات عاملا تشجيعيا للاستثمار الأجنبي المباشر. كما جرى التأكيد على أهمية تدارس المسائل التجارية المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

٣٠ - وشكل اندماج أقل البلدان نموا في نظام التجارة العالمي أولوية بالنسبة للجميع. واقترح عدد من التدابير التي تهدف إلى تحسين شروط وصولها إلى الأسواق وقدرتها على العرض، ومثال ذلك التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي يشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نموا، المعقود في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧؛ مع إتاحة الوصول المعفى من الضرائب لكافة منتجات أقل البلدان نموا، وإزالة جميع القيود الكمية على وارداتها، وإلغاء تصاعد التعريفات، والعناصر التي تستند إلى العامل الزمني في المعاملة التفضيلية الممنوحة إلى أقل البلدان نموا الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٣١ - وأعيدت إلى الأذهان الإجراءات التفضيلية المتخذة مؤخرا لصالح أقل البلدان نموا، بما فيها الإجراءات التي تمثلت بإدخال التحسينات على نظام الأفضليات المعمم. وأشير إلى ضرورة أن تواصل أقل البلدان نموا بذل الجهود لوضع إطار عمل سليم للاقتصاد الكلي، يشمل الحكم المتسم بالشفافية والقابل للمساءلة، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية والانفتاح في مجالي التجارة والاستثمار.

٣٢ - واسترعي اهتمام المجلس إلى إعادة التأكيد على الالتزامات بمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية وإلى المبادرات الثنائية المتخذة دعما لتلك البلدان. كما دعي المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده لتعزيز الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأفريقيا، مع مؤازرة جهود أفريقيا نحو التنويع الاقتصادي وبناء قدرات العرض. كما أولي التأييد للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة والمجالات الأخرى.

٣٣ - وجرى التنويه كذلك بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، مع توضيح أن هذه المساعدة تكفل تدفقات مالية خارجية إلى البلدان التي تواجه صعوبات في تعبئة مواردها المحلية وفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. على أن التنمية الممولة من المساعدة الإنمائية الرسمية في قطاعات لا تصلها التدفقات الخاصة، فضلا عن أن الهدف المتمثل بنسبة الـ ٠,٧ في المائة لم تفقد أهميتها على الإطلاق.

٣٤ - وتم التأكيد على أن السياسة التجارية لها دور مهم تؤديه في استعادة الاستقرار والنمو بالبلدان التي تضررت من الأزمة في آسيا. كما أن رفض التدابير الحمائية، والتعهد بالتزام واضح بممارسة المزيد من التجارة الشاملة وإجراءات تحرير الاستثمار، كانت من الأمور التي لا غنى عنها في هذا المضمار. فلقد أوضحت الأزمة أهمية تعزيز المزيد من الاتساق بين السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية وغيرها. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع في هذا الصدد بدور مهم في تعزيز المزيد من الوعي بهذه التفاعلات وفي وضع المعايير الدولية اللازمة. كذلك فدعم التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز أمر حيوي شأنه شأن توسيع مجالات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي دعيت بدورها إلى أن تمعن التفكير في الأسلوب الذي يكفل اتساقا أفضل بين أنشطتها وبين الاحتياجات والاهتمامات في مجال الاقتصاد العالمي.

٣٥ - وتم التأكيد كذلك على الحاجة إلى تعزيز مبدأ العالمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. كما تمت الدعوة إلى الإنجاز المبكر لعملية الانضمام إليها. وبما أن كثيرا من البلدان تتفاوض على الدخول في منظمة التجارة العالمية، فمن المتوقع بالنسبة للجولة التالية من المفاوضات أن يُفتح بابها أمام مشاركة البلدان المعنية بالأمر بصرف النظر عن تقديم طلباتها للالتحاق بالمنظمة المذكورة. ولوحظ في هذا الخصوص أن البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية لا ينبغي أن يُطلب إليها أن تتعهد بالتزامات أكبر من تلك التي تعهدت بها البلدان التي انضمت إلى المنظمة في وقت سابق. وجرت الدعوة إلى الإنجاز المبكر للعمليات التي ما زالت معلقة على طريق الانضمام.

٣٦ - وفي الوقت نفسه انصب التأكيد على أن الترتيبات التجارية الإقليمية يمكن أن تسدي مساهمة لها أهميتها في قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف على أسس وطيدة، فمن شأن هذه الترتيبات أن تساعد على تحقيق إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي كما ساعدتها على تطوير وتنويع قواعدها السوقية. إلا أن هذه الترتيبات ينبغي أن تأتي متسقة تماما مع قواعد ومبادئ نظام التجارة الدولي،

وأن تحافظ على المنطلق الأساسي بالنزعة الإقليمية المفتوحة. ويمكن أن يفيد نظام التجارة المتعدد الأطراف نفسه من التجربة المتحصلة من خلال تلك الترتيبات.

٣٧ - وطـُرحت كذلك حجج مؤيدة لتحقيق التآزر بين السياسات البيئية والتجارية. وأشير إلى اقتراح طـُرح مؤخرا بأن تعقد منظمة التجارة العالمية اجتماعا رفيع المستوى بشأن التجارة والتنمية للمساعدة على تخطي الركود الحالي الذي انتاب المناقشات مع تعزيز مفهوم التنمية المستدامة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية.

٣٨ - وقوبل بالترحيب إصدار منظمة العمل الدولية إعلانا بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مع الإعراب عن انتظار طال أمده للمقترحات المتعلقة بإنشاء آلية للمتابعة العملية في هذا الشأن ضمن إطار منظمة العمل الدولية. وفي مجال متابعة تعزيز الحماية الاجتماعية والبيئية من خلال الحوافز الإيجابية، كان عدد من البلدان المتقدمة النمو قد بدأ مؤخرا في تقديم أفضليات إضافية، من خلال مخطط نظام الأفضليات المعمم، إلى البلدان النامية التي اعتمدت ونفذت المعايير البيئية والاجتماعية المتفق عليها دوليا.

٣٩ - ولوحظ كذلك أن المشروطيات التجارية التي تقصد إلى إنفاذ الأهداف غير التجارية بما في ذلك تلك المتصلة بمعايير العمل والبيئة يمكن أن تعطل الأداء السليم للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٠ - وأشار أحد الوفود إلى الحصار الاقتصادي الذي يعانيه بلده من جانب بلد متقدم النمو ما زال يتجاهل القرارات المتتالية الصادرة عن الجمعية العامة التي أدانت ذلك الحصار ودعت إلى إنهائه كاملا ودون قيد أو شرط.

٤١ - ونوه عدد قليل من الوفود الأخرى بأهمية التأكيد على خطر اللجوء المفرط إلى فرض الجزاءات الاقتصادية على البلدان النامية. وأدان وفدان التجديد التلقائي للجزاءات الاقتصادية الصادرة عن مجلس الأمن ضد بلديهما برغم دعوات الجمعية العامة لإنهاء التدابير الاقتصادية العقابية والمتخذة من جانب واحد. وأوضح أحد الوفود أن الجمعية لم تتخذ هذه القرارات بتوافق الآراء.

٤٢ - وأثار وفد مسألة تجارة الموز معربا عن تبرمه إزاء الحكم الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية بأن المعاملة التفضيلية لبلدان مناطق أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تتعارض من مبادئ منظمة التجارة العالمية. وحذر المندوب بأن تنفيذ هذا الحكم من شأنه أن يؤدي إلى خفض في مستويات معيشة شعب الجماعة الكاريبية وإلى تسريع خطى الفقر. وأُوضحت الحاجة إلى إصلاح جذري في عملية تسوية المنازعات. وفي إطار ممارسة حق الرد، ذكر أحد الوفود أن تسويات المنازعات التجارية تستند إلى القواعد التي تفضي دائما إلى حالات تكسب فيها بلدان بعض القضايا ولكن تخسر فيها بلدان أخرى.

٤٣ - وأخيرا أعرب عن رأي بأن منظومة الأمم المتحدة ككل، ولا سيما الأونكتاد، ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور فعال في مساعدة البلدان النامية من خلال تدابير شتى من بينها:

(أ) كفالة الترابط في برنامج عملها بين أنشطة الاتصال ومهامها في مجال بناء القدرات والتعاون التقني؛

(ب) تقديم تحليلات موضوعية ومتعمقة لآثار التحرير وأي مقترحات أخرى لإجراء المزيد من التحرير؛

(ج) تدعيم قدرة البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية؛

(د) الاستمرار في تخصيص جزء كبير من أعمالها من أجل بناء وتعزيز القدرة على التجارة في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا، مع إجراء زيادة كبيرة في التدابير التي تتخذها في مجال التعاون التقني المتصل بالتجارة؛

(هـ) تعزيز خدماتها الإعلامية والتدريبية ودعم التعاون التقني لتوسيع قدرات عرض الصادرات في البلدان النامية؛

(و) تعزيز الاتساق الأفضل بين السياسات العالمية في المجالات الإنمائية والمالية والتجارية بحيث لا تضار قدرة البلدان النامية على الإفادة من تزايد التبادل التجاري من جراء أوجه القصور في الأسواق المالية؛

(ز) كفالة ألا يكون من شأن العوامل الهيكلية مثل الديون أو قصور التمويل الإنمائي التساهلي أو القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا، إعاقة البلدان النامية فيما يتعلق بإمكانات اغتنامها الفرص التي يتيحها لها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٤ - وفي الختام أثنى عدد كبير من الوفود على الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على الوثائق المشتركة والممتازة التي قدماها في إطار الإعداد للجزء الرفيع المستوى وعلى الدعم الذي قدماه من أجل وصوله إلى نتيجة ناجحة.

الحواشي

(١) الصكوك القانونية التي تشمل نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد تم تحريرها في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشور أمانة الغات، رقم المبيع GATT/1994/7).

(٢) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/LDC/HL/1/Rev.1.

- - - - -